المرأة اليمنية والانتخابات وواقع الحياة العامة.. قصص من الماضي منذ بزوغ فجر الإسلام إلى العصر الحديث (الديمقراطي)

تزايد مشاركة المرأة في مختلف مراحل العملية الانتخابية جعلها تعرف أهميتها في خدمة وبناء مجتمعها

أيتها المواطنة للإجابة على سؤالك عن ماهية الانتخابات بثلاث انواعها اذهبي لمركز القيد والتسجيل لمراجعة اسمك وموطنك الانتخابي

يأتي الحديث عن مشاركة المرأة في مجمل أنواع الانتخابات ومراحلها المختلفة ذات طابع وأهمية بالغة ينبغي التركيز على مفاتيحها فهي في نهاية المطاف تؤكد أنها (المرأة) التي تكسر الجمود السياسي لدى بعض الأنظمة التي تقلل من مشاركتها في أحداث نوعية مثل الانتخابات هذا المشهد أو الزخم السياسي الذي يرتقي بالشعوب إلى الحركة والسيادة الديمقراطية.

إن مساهمة المرأة اليمنية في هذه الناحية له دور فاعل في تعزيز وتطوير النهج الديمقراطي سواء للانتخابات البرلمانية أو الرئاسية أو المحلية يجلي دورها في ذلك يسير بها إلى مناحي الحياة السياسية وعبر الأطر الاجتماعية من نقابات وجمعيات أكد نص المادة (٣١) من الدستور أن "النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات متكلفه وتوجبه الشريعة الإسلامية وينص عليه القانون".

وقد أرسى الدستور اليمني قواعد لتنظيم العمل السياسي بما يكفل للجميع من (رجال ونساء) الحق في المواطنة والتعبير عن الرأي دون تمييز.

ومن هذا القبيل فإن المرأة بطبيعة الحال قد أوصى بها ديننا الإسلامي الحنيف وأعطاها من المزايا والصفات الإنسانية ما تتفوق به حتى على الرجال، لذا فإن مشاركة المرأة في الانتخابات حق شرعي بموجب الإسلام شرعا وقانونا وفق نص قانون الانتخابات العامة والاستفتاء اليمني الذي يمكنها الحق في إدلاء صوتها لمن تريد أن يمثلها في البرلمان او المجالس المحلية كناخبة وهو حق يكفله الدستور بحسب الأحكام ونصوص قانون الانتخابات التي يجعلها ايضا تقف جنبا الى جنب مع أشقائها الرجال.

ان المرأة باتت تلعب اليوم دورا أساسيا في الحياة السياسية، هاما بارزا في تطور المجتمعات ومنها المجتمع اليمني حيث أصبح دورها لا يقتصر على شيء بعينه. إنها تخطو الخطوات الكبيرة فقد توسعت دائرة نطاقها واهتماماتها لتقوم حتى بدور المرشح الشعبي والمجتمعي لمختلف المناصب السياسية.

كتب/ ذويزن مخشف

المرأة اليمنية.. مشاركة كبيرة بالحياة

على مدى عقد ونصف من الزمن خطت المرأة اليمنية خطوات ثابته وجبارة أثبتت فيها وجودها كشريك قوي ومؤثر الى جانب أخيها الرجل في مختلف مناحي الحياة.. خلال فترة الخمسة عشر عاما الماضية من عمر الوحدة اليمنية المباركة التي اصبحت عمرها الآن (١٦) عاماً حققت فيه المرأة اليمنية الكثير من النجاحات وأسهمت إسهامات فاعلة ومباشرة ليس في جانب واحد بل في مختلف القطاعات والمجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية والتعليم والصحة والثقافة.

فقد وصلت المرأة الى مراكز قيادية متقدمة ذات شأن كبير في الهرم السياسي للدولة الذي بفضل المناخ الديمقراطي التي أسسته دولة الوحدة والتعددية السياسية في وطن الثاني والعشرين من مايو الذي أفسح المجال واسعا امام المرأة اليمنية للتبوأ أكبر المناصب من خلال الاهتمام الكبير الذي توليه القيادة السياسية بالمرأة في بلادنا ولايزال المستقبل مبشرا ويحمل في جعبته الكثير من المفاجآت السارة للمرأة اليمنية ودورها بالحياة في اليمن.

المرأة في الانتخابات

يبرز موضوع المشاركة السياسية للمرأة في الساحة المحلية والإقليمية والدولية بأهمية خاصة، في ظل النظام العالمي الجديد وتزايد الدعوات للإصلاح والديمقراطية، وبالذات في بلدان العالم الثالث حيث تمثل الانتخابات وسيلة لتمكين المرأة من تبوء مكانتها في مؤسسات صنع القرار على اعتبار أنها تشكل نصف المجتمع وهو حق أساسي من حقوق الإنسان الذي يجب أن تتمتع المرأة به.

إن الديمقراطية التي نمارسها اليوم في مختلف المجالات ونعيشها في مختلف الفعاليات في بلادنا (اليمن) تعود إلى ما قبل خمسة عشر عاما.. هذا التاريخ الذي حفره وسطره بأحرف من نور لاشك انه البداية لانطلاق "الوحدة المباركة" التي قدرت طموح المرأة اليمنية وأعطتها الحق في المشاركة على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية وغيرها وكفل لها ذلك الحق الدستور والقانون اليمني ومن الامثلة الكثيرة نورد بعضها لاحقا.

نصوص قانونية للمرأة

تشترط المادة (٨) من القانون رقم (٦٦) بشأن الأحزاب والتنظيمات السياسية (الفقرة الرابعة) عدم قيام أي حزب أو تنظيم سياسي على أساس التمييز بين المواطنين بسبب الجنس وحظرت المادة (٩) فقرة (د) من نفس القانون جواز أن يتضمن النظام الداخلي أو البرنامج السياسي لأي حزب شروطاً للعضوية قائمة على أساس التفرقة بسبب الجنس.

وعرف قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١وقبله القانون رقم ٢٧ لعام ١٩٩٦ لفظ المواطن بأنه "كل يمني ويمنية" وعرف الناخب بأنه كل "مواطن يتمتع بالحقوق الانتخابية" وفقاً لأحكام هذا القانون كما أكدت المادة (٧) من القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١ بأن تقوم اللجنة العليا للانتخابات بتشكيل لجان نسائية تتولى تسجيل أسماء الناخبات وفتح باب الاقتراع لهن في كل المراكز الانتخابية المحددة.

وأعطى القانون للمرأة الحق في الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس النواب.

لقد شاركت المرأة اليمنية في الدورات الانتخابية التي شهدتها البلاد ناخبة ومرشحة ومنظمة لسير الإدلاء في مختلف اللجان الانتخابية ففي الانتخابات النيابية عام ١٩٩٦م ترشحت ٤١ امرأة لعضوية البرلمان وفازت منهن اثنتان وفي انتخابات ٩٧ ترشحت (٢٣) امرأة فازت منهن بعضوية مجلس النواب اثنتان وفي الانتخابات النيابية الثالثة ٢٠٠٣م ترشحت (١١) امرأة فازت منهن واحدة فقط.

أما الانتخابات المحلية ٢٠٠١م فحققت المرأة نجاحاً مرتفعاً بفوزها بـ ٢٦ مقعداً في مجالس المحافظات والمديريات.

ومثلما كان للمرأة دور فاعل في الرقابة على الانتخابات سجلت حضوراً على الساحة الحزبية إذ جعلت منها الأحزاب السياسية قوة حقيقية لا يمكن تجاهلها.

وتشغل المرأة اليمنية مساحة قاعدية واسعة حاليا من الحياة السياسية كناخبة بنسبة تصل إلى ٤٢٪ من إجمالي الناخبين المسجلين كما تمثل قاعدة كبيرة كعضوة في الأحزاب والتنظيمات السياسية تتراوح ما بين ٢٥-٥٠٪ في معظم الأحزاب المتواجدة على الساحة إلا أن هذا الحضور لم يحظ بشكل موضوعي بتمثيل في الهيئات القيادية (الوسطى والعليا) لمختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية.

وبالفعل تشير المعلومات الى ان مشاركة المرأة منذ الوهلة الاولى لها كانت ضاربة جذور الحياة الاجتماعية إذ يتبين إن الانتخابات البرلمانية في عام١٩٩٣ تعتبر الانطلاقة الأولى للمشاركة الواسعة في الحياة السياسية للمرأة حيث بلغت نسبة مشاركتها حينها ١٦ في المئة من مجموع عدد المسجلين في الانتخابات ووصل عدد المرشحات إلى ٢٤ مرشحة وزادت النسبة في انتخابات ١٩٩٧التصل إلى ٣٨٪ من المسجلين و٢٣ مرشحة فازت اثنتان منهما بعضوية مجلس النواب.

تقول الدكتورة خديجة الهيصمي وزيرة حقوق الانسان حاليا وأستاذة العلوم السياسية بجامعة صنعاء والتي شغلت عميدة المعهد الوطني للعلوم الإدارية سابقا إن مشاركة المرأة في مختلف جوانب الحياة ضرورة حيوية لنمو المجتمع وحدوث التوازن فيه إذا ما أريد لهذا المجتمع أن يواكب متطلبات الحياة العصرية واستحقاقات التطور البشري في القرن الحادي والعشرين.

وأضافت الهيصمي لقد كانت المرأة اليمنية على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقها حيث استطاعت أن تقطع شوطا كبيرا في هذا الجانب، وجاء إعلان الوحدة لتمنح بموجبه المرأة حق المشاركة في جميع مجالات الحياة العملية ومنها مشاركتها في العملية الانتخابية البرلمانية والمحلية كناخبة ومرشحة مشيرة الى ان الخطة الخمسية الثانية للدولة جاءت لتؤكد على أهمية مشاركة المرأة في العمل السياسي كعامل هام للتسريع في التنمية السياسية وتطورها فقد سنت جميع القوانين الانتخابية لتدعم مشاركة المرأة في الانتخابات والترشيح والاستفتاء وهذا ماتظهره بالفعل المؤشرات المتضاعفة لمشاركة المرأة في هذه العمليات الانتخابية التي مرت بها اليمن منذ قيام دولة الوحدة المباركة.

المرأة تضاعف تفوّقها

في انتخابات عام ٢٠٠٣ الاخيرة للبرلمان تظهر الارقام بالنسبة لمشاركة النساء في التصويت بالانتخابات بأنها كانت بزيادة كبيرة حيث بلغت ٤٧في المئة حوالي (٣,٤٥٠,٠٠٠ من أصل ٨ملايين) ناخب وهذه النسبة تفوق النسب السابقة باضعاف، وهو ما يعكس تزايد الوعي الكبير لدى المرأة في المشاركة في الحياة السياسية.

وعن مشاركة المرأة في انتخابات المجالس المحلية تقول المهندسة فاطمة الحريبي/ أمين عام المجلس المحلي بمديرية التحرير بأمانة العاصمة "لقد كان للمرأة اليمنية حضور فاعل ودور بارز حيث بلغ عدد النساء اللاتي تقدمن للترشيح ١٢٥ مرشحة وأسفرت عن فوز ٣٠ لمجالس المديريات و٥ لمجالس المحافظات كما استطاعت الحصول على منصب الأمين العام لثلاثة مجالس محلية للمديريات في أمانة العاصمة وغيرها من المحافظات.

قبل القمة

تؤكد الأحداث السياسية المتوالية في الساحة اليمنية خصوصا أن تفاعل وحضور المرأة لم يقتصر على تواجدها فقط بمجلس النواب والمجالس المحلية بل إنها تبوأت صعودا مقعداً في مجلس الشورى وتلاها تبؤ بمناصب قيادية أخرى رفيعة المستوى منها مستشارة في رئاسة الجمهورية ووكيلة وزارة ورئيسة مصلحة حكومية وسفيرة بل ووزيرة، وليس ذلك فحسب بل إن المرأة استطاعت الوصول إلى مكاتب رئاسة الجمهورية حيث تعمل فيها حاليا ٤٦ امرأة منهن بدرجة نائب وزير والباقي بدرجة وكيل وزارة ووكيل مساعد كما أن هناك ١٤ امرأة يشغلن منصب مدير عام.. وما يمكن قوله أن وصول المرأة إلى قمة الهرم السياسي يمثل ظاهرة إيجابية لكل من تحمل مؤهلا وطموحا.

تعليم المرأة

وفي مسعى آخر تؤكد به الدولة حق المرأة من اكتسابها لجميع حقوقها سعت الدولة جاهدة إلى تسهيل العملية التعليمية في أوساط الفتيات وإتاحة الفرصة لهن كي يجدن أنفسهن في المواقع المناسبة التي تتواءم مع مستواهن العلمي.

وتبدو جهود الدولة في هذه الناحية من دعم تعليم الفتاة من خلال بعض المؤشرات والأرقام التي أفاد بها "المسح الوطني للتعليم العام" في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ أن الإناث يمثلن ٤٥,٣ في المئة من مجموع أعداد التلاميذ (من عمر ٦ إلى ١٥عاما) المسجلين في التعليم الأساسي. وفي العام الدراسي نفسه شكلت الإناث ٣٨بالمئة من مجموع أعداد الطلاب المسجلين في التعليم الثانوي مقابل ٦٢بالمئة لكن عدد طالبات هذه المرحلة التعليمية يتبين انه ارتفع منذ عام ١٩٩٣ – ١٩٩٤في حين لم تكن الفتيات يمثلن سوى ١٨في المئة من مجموع أعداد الطلاب في مقابل ٨٢ في المئة للذكور.

وعلى المستوى الجامعي بلغت نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم الجامعي خلال العام ٢٠٠٣حوالي ٣٠في المئة من الطلبة المسجلين في مرحلة التعليم الجامعي مقابل ٧٠بالمئة.

وتفيد هنا الإحصائيات إلى أن أكثرية الطالبات الملتحقات بفرع التعليم في الجامعات هن في فرع التربية (٥٥ بالمئة من مجموع الطالبات) ونحو ٦٠بالمئة في اللغات ويمثلن في الآداب ما نسبته ٤٢بالمئة وفي الاقتصاد والتجارة ١٢بالمئة وفي الطب وعلوم الصحة ٤٠بالمئة وفي العلوم ٤٢بالمئة بينما لا يدرس في مجال او تخصص إدارة الأعمال سوى ٢,٩٣بالمئة من الإناث و٣بالمئة للشريعة والحقوق اما في مجال الهندسة فقد بلغن ٨ بالمئة فقط.

التعليم الفني ومحو الأمية

لكن مازالت "أمية المرأة"في الوقت الحالي تشكل تشكل عائقا رئيسيا أمام توليها لمهام أساسية في الحياة داخل المنزل وخارجه ومع ان جهاز محو الأمية قد قام بأنشطة عديدة من أجل زيادة التحاق النساء بالمراكز النسوية لمحو أميتهن "فالأم الأمية التي حرمت من التعليم لا ترغب في أن تلاقي ابنتها نفس المصير بل تشجع ابنتها للالتحاق بالتعليم والمواصلة إلى أعلى المراحل".

ولكن تبقى المسؤولية قائمة بمساعدة النساء الأميات لمحو أميتهن خاصة صغار السن منهن حتى يقمن بأدوارهن الاجتماعية بالشكل الأنسب.

وترى الباحثة أفتكار القاضي إن عدداً من المنظمات المساهمة في دعم هذا الجانب من أجل سد منابع الأمية ومحو أمية الذين حرموا من التعليم من فئات العمر المختلفة من ذكور وإناث قد تكون عاملاً في حل المشكلة.

وهناك الاستراتيجية (الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار) التي صدرت من مجلس الوزراء في عام ١٩٩٨ وحددت أهدافها الكمية بمحو أمية حوالي ٤,٨٦٧,٠٤٥ من الرجال والنساء من الفئات العمرية ١٠ – ٤٥ خلال سنوات الاستراتيجية الممتدة حتى العام ٢٠٢٠ ومن المشروعات التي تقوم الجهات الدولية بتمويلها مشروع محو الأمية وتعليم الكبار لطباعة وتأليف كتب مرحلتي الأساس والمتابعة ولتدريب كوادر جهاز محو الأمية وتوفير معدات وتجهيزات لمراكز تدريب نسوية، ومشروع تدريب المرأة الريفية، ومشروع حصر الأميين والأميات في أمانة العاصمة، وتوفير الدعم الخاص بمؤتمرات محو الأمية.

وفي سبيل تمكين المرأة أولت الحكومة أهمية كبيرة لذلك من خلال زيادة عدد مراكز التدريب المهني حيث تمثل الإناث نحو ٥٠ في المئة من الطلبة في مركز التعليم التجاري و٣٠بالمئة في مركز التعليم الصحي وأكثر من ١٦بالمئة في مركز التعليم المهني الصناعي و١٣بالمئة في مركز التعليم المهني الزراعي.

وفي ظل تطور وعي المرأة بهذا القطاع والمجال التشغيلي تحقق في عام ٢٠٠٣ بلوغ التحاق الإناث بعد الثانوية بالمعاهد الفنية الى ١٢بالمئة والتقنية ٥ بالمئة وبلغ التحاق الإناث بالمعاهد الفنية والمهنية ٦بالمئة وهناك مراكز تدريب مهني أخرى تفتح أبوابها أمام الإناث، كمركز تأهيل المعوقات، وغيرها من مراكز التأهيل في القطاع الخاص، ومراكز تأهيل المرأة العائدة لأحزاب سياسية واتحادات نسائية.

الإعلام والمرأة

اتسم عمل المرأة في المؤسسات الإعلامية بذات العلاقة المتقاربة والمتماثلة في كافة المؤسسات والمرافق الرسمية للدولة طبقا للتشريعات النافذة والتي تكفل حق المرأة في العمل في مختلف الميادين ومفاصل العمل الإعلامي دون استثناء وعلى قدم المساواة في الحقوق والواجبات ودونما تمييز في ظل التمثل والحرص لحق المرأة في تمتعها بالمزايا التي تمنحها القوانين والتي تستجيب لخاصيتها. وقد شهدت الفترة الأخيرة إقبالاً ملحوظاً من قبل المرأة على الالتحاق بالمجال الإعلامي بكافة وسائله المقروءة والمسموعة والمرئية، فمنذ قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م على أساس خلق نظام سياسي يقوم على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة، تم دمج المؤسسات الإعلامية الحكومية لشطري البلاد في مؤسسات موحدة، أدى ذلك إلى انبثاق قدرات وإمكانيات أفضل، وإحداث تطورات في مجال الصحافة المكتوبة عام ٩٠م، فمن ١٧ صحيفة يومية وأسبوعية وشهرية و٢٣ مجلة أسبوعية وشهرية وفصلية زاد عدد المطبوعات الصحفية (حكومية ، حزبية ، أهلية) إلى أكثر من ٧٠ صحيفة يومية وأسبوعية وشهرية عام ٢٠٠٤م إضافة إلى أن عدد المجلات الشهرية والفصلية والدورية بلغ في العام نفسه ما يقرب من ٤٥ مجلة شاملة وتخصصية، ناهيك عن عدد كبير من النشرات الصحفية مختلفة المشارب والاتجاهات.

ولا يمكن الحديث عن التطور النوعي، الذي شهده العمل الإعلامي بمختلف وسائله (المقروءة والمسموعة والمرئية) دون أن نشير إلى الدور الذي لعبته المرأة في هذا المجال، رغم ندرة مشاركتها وتواجدها في المواقع المتقدمة للاجهزة الإعلامية.

أما بالنسبة للصحف التي ترأسها نساء فعددها ٧ صحف وهي صحف مستقلة (أهلية) أو ملاحق لصحف ترأسها نساء وتعتبر صحفاً تخصصية تهتم بشئون المرأة اليمنية. وهي (المرأة، آدم وحواء، ضوء النهار، الرؤية، ملحق الأسرة، اليمانية، بنت اليمن). وتوضح السياسات الإعلامية لبلادنا كيفية التعامل مع قضايا المرأة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية بشكل عام والتأكيد على أهمية الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع وتعكس عملية التطبيق الجارية التنفيذ الفعلي لهذه السياسات وإن كان دون مستوى طموح المرأة إلا أنها تعتبر مؤشراً لمستقبل واعد للمرأة الإعلامية.

مشاركة اقتصادية

وتؤكد الباحثة أفتكار القاضي إن الدولة وضعت بالتعاون مع حكومات أخرى ومنظمات دولية برامج مختلفة لتخفيف حدة الفقر تستهدف النساء بصورة خاصة مثل البرامج الموضوعة للأسر كبرنامج "الأسر المنتجة الوطنية المنتجة اقتصاديا" و"استراتيجية التخفيف من الفقر" و"برنامج إيجاد فرص العمل" و"وكالة تنمية مؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة".. بالاضافة إلى ذلك تقول القاضي إن كثيرا من المنظمات غير الحكومية قد أوجدت مشاريع لتوفير قروض للإناث مثل "مشروع ميكروستارت للقروض الصغيرة والقروض الصغيرة جدا" و"جمعية تمكين المرأة اقتصاديا".

ومع أتساع التزام الحكومة بزيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد وفي سبيل ذلك فقد جرى الأخذ بقوانين عمل جديدة لصالح المرأة منذ ١٩٧٠ كتأمين تكافؤ فرص العمل للإناث والذكور في حقوقهم بالعمل والحصول على أجر. وفي عام ٢٠٠١كان معدل مشاركة البالغين سن خمسة عشر (١٥) عاما وما فوق في القوى العاملة يقدر بحوالي ٢٢بالمئة للإناث و٧٠بالمئة للذكور بينما كان في عام ١٩٩٩ بين متوسط متوزع للعاملين والعاملات على القطاعات الاقتصادية بما نسبته ٩٢,٦٥بالمئة من الإناث يعملن في القطاع غير الرسمي مقابل ٧٦,٤٩في المئة من الذكور و٦,١٧بالمئة من الإناث يعملن في القطاع الحكومي مقابل ٢٠,٨٠بالمئة من الذكور.

وتتركز مشاركة النساء في العمل التقليدي في قطاع الزراعة والصيد والحراجة ويعمل بها نحو ٧,٨٧ بالمئة من إجمالي العاملات في جميع الأنشطة الاقتصادية في اليمن.

وتحل في المرتبة الثانية التعليم ٤,٣بالمئة والصناعات التحويلية ٢,٦بالمئة التي تأتي في المرتبة الثالثة مما يعني أن نسبة مشاركة المرأة في القطاعات الثلاثة تمثل ٩٤,٦بالمئة من النشاطات اقتصاديا. أما عن نسب توزيع العاملين والعاملات حسب القطاعات الاقتصادية. فتشير الاحصائيات إلى أن هناك ٩١,٧في المئة من النساء يعملن في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية مقابل ٤,٧٦ بالمئة من الرجال الذين يعملون في نفس القطاع ٦,٣بالمئة من النساء يعملن في القطاع الحكومي في مقابل ٢٠,٦بالمئة من الرجال.

القضاء والمنظمات المدنية

وعند الحديث عن قطاع القضاء والمنظمات المدنية المتعددة والمنتشرة في البلاد يتضح انه يوجد ٣٥ امرأة منهن خمس يتولين رئاسة محكمة والبقية موزعات على المحاكم الابتدائية والاستئنافية في مختلف محافظات الجمهورية وهناك ٣٥ كعدد مماثل أو يزيد من المحاميات. وهناك كذلك إقبال ملحوظ للمرأة للالتحاق بالعمل في الجانب القانوني وخصوصا في السنوات الاخيرة.

وفي مقابل ذلك تتواجد المرأة اليمنية في الكثير من المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني كعضو ناشط في صفوفها رغم محدودية تواجدها في الهيئات القيادية لهذه المؤسسات وهناك أكثر من ٩٠ منظمة وجمعية أهلية تنشط في مجال المرأة وتقتصر إدارتها على النساء فقط حيث تتركز أنشطة هذه المنظمات في أمانة العاصمة ويصل تمثيل المرأة وتواجدها في المناصب العليا في هذه المنظمات إلى مانسبته ١٥في المئة وتزيد هذه النسبة في الوظائف الثابتة لتصل إلى ٤٠في المئة ويدل هذا التواجد للمرأة في هذه المنظمات على رغبة المرأة اليمنية في القيام بأدوار خدمية اشبه بالمجانية لصالح المجتمع اساسا.

ولاشك ان سؤالا يراود المرأة مرارا وتكرارا كلما حان او اقترب موعد إجراء انتخابات في اليمن فقد تسأل المرأة هنا اختها المرأة عن "ماهي الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلس النواب (البرلمان) ومجالس المحلية وعن الإستفتاء ايضا؟؟

فنجيب لجميع النساء "الانتخابات الرئاسية ان تقومي باختيار افضل المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية.. اما انتخابات مجلس النواب فهو يعني ان تقومي بإختيار احد المرشحين في دائرتك الانتخابية ليكون عضوا في مجلس النواب الذي يعتبر ممثلا للشعب وهو المسؤول عن تشريع القوانين والرقابة على عمل الحكومة ومشاركتك في الانتخابات النيابية يعني مشاركتك ودورك كمواطنة في تشريع القوانين والرقابة على الحكومة.

اما انتخابات المجالس المحلية يعني ان تقومي بإختيار احد المرشحين في دائرتك الانتخابية المحلية ليكون ممثلك في المجلس المحلي للمديرية أو المحافظة التي تسكنين وتنتمي اليها. فالمجالس المحلية هي المسؤولة عن التخطيط للمشاريع التنموية والاجتماعية في دائرتك وبقية الدوائر المحلية وتحديد احتياجاتها ومتطلباتها والإشراف على السلطات التنفيذية المحلية في المحافظات والمديريات.

وبخصوص سؤالي عن الاستفتاء فهذا يعني ان تعبري عن رأيك في أي تعديل في الدستور أو أي موضوع اخر يعرض على الشعب للإستفتاء العام.

وللإجابة الكاملة على تلك الاسئلة اختي المواطنة يجب عليك في بداية الامر من مراحل تلك الموضوعات ان تشاركي بفعالية في عملية القيد والتسجيل فهي في الأساس المراد على اجابتك العملية على تلك السؤالات فسارعي اذن الى مركز المراجعة الانتخابية الخاص بك الذي فتح ابوابه قبل ايام لك لعل وعسى قد غيرت موطن أو مكانك الانتخابي السابق فالجميع هناك في المركز ينتظرونك فهذا واجبهم وهذا حقك لتتمكني من الإدلاء والتصويت والمشاركة في الانتخابات القادمة.. فسارعي اليهم.

المحافظة على صحة السجل الانتخابي مسؤولية وطنية تضمن شرعية وسلامة العمليات الانتخابية